

قراءة في مضامين قانون الاسرة التركي

الدكتورة حكيمة السباعي

A study in the contents of the Turkish family law

.HAKIMA SBAI aphd studentin civil law

.The supervision of DR AHMED ELOUJDI

ملخص المقال: لقد مرت تركيا بتحويلات اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت بشكل ملموس على البنية القانونية والتشريعية - فما القانون إلا مرآة للمجتمع - ولهذا جاءت هذه التغيرات لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية تارة ولتنزيل مضامين ارتأى المشرع وضعها في مصاف المبادئ الدستورية تارة اخرى. **كلمات المفاتيح:** تركيا - القانون المدني - الأسرة.

Abstract:

Turkey has gone through economic, social and political transformations that have tangibly affected the legal and legislative structure, and that is why these changes came to keep pace with economic and social developments in some cases and to download contents that the legislator decided to put in the ranks of constitutional principles at other times. **Key words:** TURKEY – civil Law – family.

مقدمة

توقفت تركيا الدولة ذات الأغلبية المسلمة، عن العمل بمجلة الأحكام العدلية، المبنية على أحكام الفقه الإسلامي وفق المذهب الحنفي، بمجرد تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣ على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. فلقد شكل البرلمان التركي حينها لجنة لمقارنة القوانين المدنية للبلدان الأوروبية، إذ فحصت اللجنة القوانين المدنية النمساوية والألمانية والفرنسية والسويسرية وأخيرا في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥، قررت اللجنة حينها اعتماد القانون المدني السويسري كنموذج للقانون المدني التركي. صدر القانون المدني التركي في ١٧ فبراير ١٩٢٦. وديباجة القانون كتبها محمود عزت بوزك ورت، وزير العدل في الحكومة الرابعة للجمهورية التركية. وقد عرف هذا القانون تعديلات مهمة وعميقة كلها كان الهدف منها إبعاد جميع النصوص القانونية التي تتعارض ومبدأ دستورية القوانين، أبرزها التعديلات التي جاء بها قانون ٤٧٢١ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٢ نذكر منها: المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع الشؤون الأسرية.

- ❖ إزالة الفصل ١٥٢ من القانون المدني والذي ينص على أن " الرجل هو رب الأسرة".
- ❖ إعطاء الحق في الحضانة لكل الزوجين بعدما كانت الأولوية للأب.
- ❖ إمكانية ممارسة المرأة لأي مهنة دون تصريح أو موافقة من زوجها.
- ❖ المناصفة في اقتسام الأموال المكتسبة إثر الزواج بعدما كان نظام الفصل بين الممتلكات وفق المادة ٢٠٢ من قانون ١٩٢٦ هو المعمول به.

- ❖ رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة وتوحيده بالنسبة لكلا الجنسين.
 - ❖ حق المرأة في الإحتفاظ بإسمها العائلي المادة ١٨٧ من القانون المدني التركي...
- ومن المعلوم أن المواطنين الأتراك يخضعون فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية للقانون المدني ويضبط في كتابه الثاني المعنون بـ " قانون الأسرة"، والجدير بالذكر أنه أية قراءة لهذه القواعد القانونية يستلزم بالأساس استحضار المبادئ التالية:

- ❖ العلمانية.
- ❖ المساواة بين الزوجين.
- ❖ الحرية.
- ❖ النظام العام

وقد ساعدت كل من المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري التركي على تعزيز هذه المبادئ من خلال مجموعة من القرارات القضائية المهمة نسوق منها على سبيل المثال:- إلغاء المحكمة الدستورية سنة ٢٠٠٤ للمادة ٣٠٣ من القانون المدني التي كانت تعتبر أن الحق في رفع دعوى النسب يسقط بمجرد بلوغ الطفل سن الرشد القانوني^٢. كذلك القرار الصادر عن المجلس الدستوري سنة ٢٠١٥ والذي بموجبه ألغى حكم المحكمة الدستورية الذي أقر أن الزواج الديني المبرم من قبل الإمام قبل الزواج الرسمي هو جريمة وفق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات التركي، علما أن نفس الطلب تم تقديمه أمام المجلس الدستوري سنة ١٩٩٩ وتم قبوله بسبب معارضته للنظام العام، ولقد علل المجلس الدستوري القرار الجديد بأنه مخالف لمبدأ المساواة وذلك عندما يعاقب كل من أبرم زواجا دينيا في حين لا يعاقب من يعيش خارج مؤسسة الزواج. ونعتقد أن السبب وراء تضارب القرارات راجع لسببين: الأول هو اتساع مفهوم النظام العام إذ يعد هذا الأخير من المبادئ العامة في قانون الأسرة التركي فحسب المادة ٤١ من الدستور التركي؛^٣ الأسرة هي أساس المجتمع، وأنه يجب على الدولة اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للحفاظ على استقرارها المادي والمعنوي، كما تعد خصوصية الحياة الأسرية مبدأ دستوري مكرسا من خلال المادة ٢٠ من الدستور.

وبالتالي وتماشيا مع هذا الطرح يحق للمجلس الدستوري نقض أي قرار يمس بدستورية الاسرة ويتعارض مع النظام العام. و السبب الثاني يستشف من خلال مضامين القانون المدني التركي بصفة عامة ، وقانون الأسرة بصفة خاصة إذ التطور الذي عرفه هذا الأخير لم يكن في منأى عن التغييرات التي مرت بها الجمهورية التركية منذ نشأتها الى يومنا هذا، والتي يتجاذب خيوطها ثلاث ركائز اساسية، فهناك ما هو تاريخي تمثل في النهضة التنموية التي عرفتها تركيا بزعامة مصطفى أتاتورك^٥ وما هو اقتصادي تجسد في الرغبة الملحة في الانضمام للاتحاد الاوروي، وما هو سياسي يتجلى في توجه التشريعي الجديد للحكومة الحالية. وقد صدر القانون المدني التركي رقم ٤٧٢١ بتاريخ ٢٠٠١.١١.٢٢ بالجريدة الرسمية رقم ٢٥١٩٢ في السابع من غشت سنة ٢٠٠٣. تضمن هذا القانون ١٠٣٠ مادة موزعة على خمسة كتب، خصص الكتاب الثاني لقانون الاسرة^٦ في ٣٧٦ مادة من المادة ١١٨ الى المادة ٤٩٤ من القانون المدني التركي. وللإحاطة بمضامين قانون الأسرة التركي والوقوف على الارادة الحقيقية للمشرع الاسري ارتأينا تناوله من خلال مبحثين اثنين، نخص الاول للزواج واحكامه ، والطلاق والنسب، في حين سنتناول في المبحث الثاني الحضانة والنفقة و تقسيم الاموال المشتركة.

المبحث الأول : الزواج والطلاق و النسب.

نتطرق من خلال هذا المبحث للحديث عن الزواج وفق القانون المدني التركي وما يترتب عنه، من بنوة ونسب، وكذا انحلال ميثاق الزوجية. من خلال مطلبين نخصص أولهما للحديث عن الزواج والطلاق في حين نستعرض في مطلب مستقل للبنوة والنسب.

المطلب الأول: الزواج والطلاق.

نقسم هذا المطلب لفترتين الفقرة الاولى للزواج واحكامه والفقرة الثانية الطلاق واحكامه:

الفقرة الأولى: الزواج واحكامه.

الفقرة الثانية : الطلاق واحكامه.

الفقرة الأولى: الزواج وأحكامه.

نظم المشرع التركي احكام الزواج في المواد من ١١٨ إلى ١٦٠ من القانون المدني. شروطه وموانعه واجراءاته.

١- شروط الزواج المواد من ١٢٤ إلى ١٢٨.

في القانون التركي يعد الزواج عقد يخضع لقانون الأسرة ويشترط لصحته أن لا يقل عمر الزوجة والزوج عن ثمانية عشرة سنة. في ظروف خاصة يمكن للرجل والمرأة دون السن القانوني الزواج بإذن من الابوين أو الأوصياء القانونيين أو المحكمة المختصة.

٢- موانع الزواج المواد ١٢٩ - ١٣٣.

تنص المادة ١٢٩ على انه " يحظر الزواج بين الاشخاص التالية:

✓ الأقارب من بنوة واخوة.

✓ العمات و الخالات.

✓ بين الشخص والأقارب المباشرين من زوجته السابقة (المصاهرة).

✓ بين الإخوة بالتبني أو بين أحدهما والوالد أو الوالدة بالتبني أو أحد فروعها."

وفق المادة ١٣٠^٧ من قانون الاسرة التركي فان تعدد الزوجات محظور، فعلى كل من يريد الزواج مرة أخرى تقديم وثيقة تثبت طلاقه أو شهادة وفاة الزوج السابق. بالنسبة للمرأة التي سبق لها الزواج قد لا تتزوج مرة اخرى إلا بعد مضي ٣٠٠ يوم بيتدى احتسابها من يوم صدور حكم الطلاق، ولا يعمل بهذه المهلة إذا كانت المرأة حاملا إلا أن تضع حملها، أو العودة لتطبيقها، وفي كل الأحوال يبقى للقاضي كافة الصلاحيات في وضع حد لهذه المهلة حسب المادة ١٣٢^٨ من القانون المدني التركي التي جاء فيها "إذا انحل ميثاق الزوجية لا يمكن للمرأة أن تتزوج إلا بعد ثلاثمائة يوم من تاريخ الانحلال... لا يجوز للمرضى العقلين الزواج دون الحصول على موافقة من السلطات الصحية المختصة المادة ١٣٣ من القانون المدني التركي.

٣- إجراءات الزواج المواد ١٣٤ - ١٤٤. ينعقد الزواج بالإيجاب والقبول من كلا الخطبين بحضور شاهدين خارج أفراد الاسرة المباشرين، ويستوي الرجال والنساء في الشهادة المادتان ١٤١ و ١٤٢ من القانون المدني التركي.

جاء في المادة ١٤١^٩ من القانون المدني التركي أن: "يعقد الزواج أمام ضابط الحالة المدنية واثنين من الشهود البالغين الذين لديهم القدرة على التمييز".

يتم عقد الزواج علنا في قاعات الزفاف المخصصة لذلك بالبلديات، أو في أي مكان آخر مخصص لذلك باتفاق من الزوجين، ويمنح ضابط الحالة المدنية دفتر العائلة بمجرد انتهاء مراسم الزواج.

وتؤكد المادة ١٤٣ من القانون المدني التركي على أن الزواج المدني هو العقد الوحيد المعترف به قانونا في تركيا.

✚ **وبناء على ما تقدم نستنتج أن:**

- القانون التركي لا يعترف إلا بالزواج المنعقد بين شخصين من جنس مختلف وهذا يفهم ضمنا من خلال تكراره لفظة (بين امرأة ورجل).
 - ليس من شروط صحة الزواج: المهر - الولي - ومسألة الدين بالنسبة للزواج المختلط.
 - يعتبر الزواج الديني جريمة يعاقب عليها القانون إذا لم يستتبعه زواج مدني وفق الشروط المطلوبة.
 - تعتبر الزيجات التي تتم في تركيا معترف بها دوليا وملزمة قانونا^{١١}.
 - يخضع كل من المسلمين وغير المسلمين لنفس قانون الأسرة ذاته^{١٢}.
- اما كيفية معالجة المشرع التركي لمسألة الطلاق، شروطه، أنواعه واجراءاته فهد ما سنتعرف عليه من خلال الفقرة الموالية.
- الفقرة الثانية: الطلاق وأحكامه.**

دخل القانون المدني الجديد رقم ٤٧٢١ حيز التنفيذ في تركيا في ١ يناير ٢٠٠٢ متضمنا مستجدات هامة تنظم حالات انحلال الزواج - الوفاة (المواد ٢٨ و ٣٠)، الطلاق المواد من ١٦١ إلى ١٦٦ وبطلان الزواج المواد ١٤٥ إلى ١٥١. يضاف البطلان الزواج

▪ **حسب المادة ١٤٥ يعد الزواج باطلا في الحالات التالية:**

- إذا كان الشخص متزوجا أثناء إبرام العقد.
- فقدان الأهلية القانونية.
- إذا كان أحد الزوجين يعاني من مرض عقلي.
- الزواج من الأقارب الآتي ذكرهم في المادة ١٢٩.
- إذا سلك أحد الأطراف طرقا احتياليا لإقناع الآخر بالزواج.
- الخطأ في هوية الشخص أو في مؤهلاته.

١- أسباب الطلاق.

لقد تعرض المشرع الاسري التركي لأسباب الطلاق التي تعد مقبولة لذا المحاكم بتفصيل وهي كالتالي:

❖ الزنا.

❖ سوء المعاملة أو العنف الجسدي أو اللفظي أو محاولة القتل.

❖ إذا ارتكب أحد الزوجين جريمة (إدانة جنائية).

❖ الهجر.

❖ مرض عقلي غير قابل للعلاج.

❖ انهيار العلاقة الزوجية / استحالة العشرة بين الطرفين

أ- الزنا. حسب المادة^{١٣} ١٦١ يحق لكلا الزوجين رفع دعوى الطلاق على أساس الزنا شريطة:

✓ أن يكون الزواج معترف به رسميا.

✓ أن يكون الزوجين غير منفصلين جسديا.

✓ أن يتم قبول الزنا إلا إذا كان بين أشخاص من جنس مختلف^{١٤}.

ويظل هذا الحق قائما إلى أن يغفر الزوج لزوجته أو لزوجها، وتستمر المدة حتى ستة أشهر تبدأ من يوم اكتشاف الزنا، وفي كل الأحوال بمضي ٥ سنوات على حدوث الواقعة^{١٥}.

ب: سوء المعاملة تهديد الحياة أو الإهانة المادة ١٦٢: يعرف القانون التركي تهديد الحياة بأنها التصرفات التي من شأنها تعرض أو تجبر الطرف الآخر على الانتحار. وتشمل كذلك جميع أنواع العنف المادي والمعنوي، الإغتصاب الزوجي وغيرها من التصرفات التي يصنفها القانون ضمن سوء المعاملة الخطيرة.

ويستمر الحق في طلب الطلاق بناء على هذه الأسباب إلى أن يغفر الزوج لزوجته أو زوجها، وتتساوى المدة مع التي منحت لرفع دعوى الزنا^{١٦}.

ج: الإدانة بجناية أو جنحة حسب المادة ١٦٣ يحق لكلا الزوجين طلب الطلاق في أي وقت إذا ما ارتكب أحدهما جريمة من شأنها أن تحط من سلامة أو هيبة الطرف الآخر (على سبيل المثال: السرقة، الاحتيال، التزيف، التخريب، الاختلاس والإغتصاب). وتنتظر المحكمة في ما إذا كان الطرف المتضرر يعيش فعلا حياة مشينة تمس الشرف والاعتبار.

د. الهجر : حسب المادة ١٧٦٤^{١٧} يحق رفع دعوى قضائية للحصول على الطلاق إذا لم يؤد الطرف الآخر واجباته الاسرية، او يهجر بيت الزوجية دون سبب وجيه، شريطة ان يستمر الهجر على الأقل ستة أشهر دون انقطاع رغم مطالبات الزوج المهجور وتحذيرات القاضي المكلف.

هـ: المرض العقلي يقبل المرض العقلي كسبب للطلاق إذا كان مرضا خطيرا لا يمكن علاجه حسب تقرير صادر عن لجنة طبية رسمية حسب المادة ١٦٥ من ق القانون المدني التركي^{١٨}.

و: استحالة العشرة بين الزوجين لتحقيق ذلك يجب أن يصل الزواج إلى مرحلة تصبح معه استمرار الحياة المشتركة مستحيلة، ومن الأمثلة على ذلك: استحالة العشرة الناجمة عن الغيرة المفرطة التي جعلت الزواج غير محتمل أو جبر الزوجة على العيش مع عائلة الزوج بالكامل (بما في ذلك الأقارب البعيدين) في نفس المنزل واجبارها على خدمة الأسرة^{١٩}.

٢- إجراءات الطلاق: تختلف إجراءات الطلاق في قانون الأسرة التركي حسب كل نوع:

أ- الفصل الجسماني: يحق لقاضي الأسرة أن يحكم تلقائيا بالفصل الجسماني كمهلة للمصالحة بين الزوجين، من خلال هذا القرار يحق للأطراف اختيار العيش في أماكن منفصلة مع الاحتفاظ بجميع الحقوق المكتسبة من خلال الزواج، ويستمر الفصل الجسماني بين سنة وثلاث سنوات، عند انتهاء المدة المحددة من قبل المحكمة، ينتهي هذا الإجراء تلقائيا دون أي حكم آخر، كما يمكن للأزواج أن يقرروا إقامة حياة مشتركة معا مرة أخرى وإنهاء الفصل الجسماني، أما إذا لم يتمكن الطرفان من المصالحة تصدر المحكمة حكم الطلاق بناء على طلب الزوجين المواد من ١٧٠ إلى ١٧٣ من القانون المدني التركي.

ب: الطلاق للضرر: بموجب قانون الأسرة التركي يجب على الطرف الذي يسعى إلى الطلاق للضرر تقديم أدلة تثبت وجود أحد الأسباب المنصوص عليها في المواد من ١٦١ إلى ١٦٥، كما يحق للمدعى عليه الاعتراض على الدعوى مع تقديم اثباتات مضادة، فالمحكمة تقبل الأدلة من كلا الزوجين وتسمع كلا الطرفين^{٢٠}.

تسمع المحكمة أيضا إلى الشهود من كلا الخصمين لتصدر الحكم النهائي بشأن الطلاق أخذتا بعين الاعتبار وجود الضرر من عدمه في تقديرها للتعويض والنفقة، وتجدر الإشارة أنه من حق الأطراف دائما تقديم دعوى الطلاق بالتراضي دون تقييم للضرر إذا توفرت جميع الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ١٦٦ من القانون المدني التركي، أما فيما يتعلق بالأموال المكتسبة خلال فترة الزوجية فستنظر لها بتفصيل في محور لاحق.

ج: الطلاق الرضائي في القانون التركي

يعد الطلاق الودي الأكثر شيوعا في تركيا^{٢١} وتتمثل الخطوة الأهم في هذا النوع هو صياغة اتفاقية الطلاق والتي تحتوي على:

- ❖ معلومات عن الأطفال وحضانتهم ونفقتهم إن وجدوا.
 - ❖ معلومات حول تقسيم الأموال المشتركة التي تم اكتسابها خلال الزواج.
 - ❖ معلومات أخرى ذات صلة حسب الحالة وبموافقة الزوجين.
 - ❖ يتم رفع الاتفاقية مع طلب الطلاق للمحكمة التي تصدر الحكم النهائي خلال ١٦ يوم.
- بقي أن نتساءل حول إمكانية وجود بدائل لحل النزاعات الأسرية؟

يؤكد الباحثون ورجال القانون^{٢٢} أن القانون التركي لا يستخدم في العادة الوساطة كطريقة لحل النزاعات الأسرية بل تظل الطرق القانونية هي الأكثر شيوعا في التعامل معها.

ولكي يعتد بالوساطة كطريق لتسوية الخلاف بين الزوجين يجب توفر شرطين أساسيين:

- ❖ أن لا يكون النزاع يخالف النظام العام.

❖ موافقة الطرفين على سلك طريق التحكيم لفض النزاع.

ولأن معظم قضايا الأسرة ترتبط بالنظام العام يمكن أن نستنتج أن النزاعات الأسرية ليست ملائمة للتحكيم.

المطلب الثاني: البنية والنسب.

سنتناول في هذا المطلب بشيء من الشرح لأثار الزواج من بنية ونسب وما يستتبع هذا الاخير من اجراءات لإثباته او نفيه، كفقرة اولى بينما سنخصص الفقرة الثانية للتبني في القانون التركي.

الفقرة الاولى : إجراءات إثبات النسب أو نفيه.

حسب المادة ٢٨٥^{٢٣} من القانون المدني التركي فإن نسب الطفل يتبث إذا ولد خلال الزواج أو ضمن ٣٠٠ يوم بعد الطلاق أو الفسخ.

أ: إجراءات إثبات النسب^{٢٤}

حسب قانون الأسرة التركي فإن الإقرار بالنسب يتم كتابة أمام ضابط الحالة المدنية أو أمام القضاء أو عن طريق وثيقة مصدقة أو بموجب وصية، ويتم إعلان الجهات المكلفة بهذا الإقرار بمحل إقامة كل من الطفل والأب المادتان ٢٩٥ و ٢٩٦ من القانون المدني التركي.

وللإشارة يشير إلى ذلك ضمناً من خلال المادة ٢٨٢ ويفرق من خلالها بين النسب الأمومي الذي يتأسس عن طريق الولادة، والنسب الأبوي الناتج عن الزواج. فيأخذون في الحالة الأولى لقب عائلة الأم وتكون لها حق الحضانة، كما يمكن أيضاً إثبات نسب الطفل الذي ولد نتيجة للزنا حتى لو كانت الأم متزوجة، إثبات النسب أو نفيه لا يكون إلا بحكم قضائي^{٢٥}.

ب : دعوى نفي النسب.

بالرجوع للمادة ٢٨٦ من القانون المدني التركي فإنه يحق للزوج رفع دعوى نفي نسب الطفل المولود خلال الزوجية، كما يحق اتخاذ نفس الإجراء من قبل الطفل تجاه الأم

١- الاساس القانوني لنفي النسب.

على المدعي أن يتبث أنه ليس الأب:

إذا الطفل ولد خلال ١٨٠ يوم على الأقل بعد عقد القران أو خلال مدة ٣٠٠ يوم من انحلال ميثاق الزوجية المادة ٢٨٧ من القانون المدني التركي.

المادة ٢٨٨^{٢٦}: المدعي ليس بحاجة إلى إثبات إذا ولد الطفل قبل الزواج أو أثناء فترة الفصل الجسماني. ومع ذلك في حالة توفر أدلة مقنعة على أن الزوج عاشر زوجته فإن الأبوة تثبت في حقه.

٢- الآجال المقرر لرفع دعوى نفي النسب حسب قانون الاسرة التركي:

حسب المادة ٢٨٩^{٢٧} على الزوج رفع دعوى نفي النسب خلال مدة أقصاها عام من بعد معرفته بالولادة، وفي كل الأحوال في غضون ٥ سنوات التي تلي الولادة.

ويمكن رفع الدعوى من قبل الطفل خلال مدة أقصاها سنة واحدة بعد بلوغه سن الرشد، كما يمكنه رفع الدعوى بعد انتهاء الأجل إذا أدلى بعذر مقبول.

٣- قرينة مفترضة

المادة ٢٩٠ إذا ولد الطفل بعد مضي مدة ٣٠٠ يوم من انحلال الزواج والأم تزوجت مرة أخرى فالطفل ينسب للزوج الثاني.

يتم استبعاد هذه الفرضية إذا أقر الزوج الأول أنه أب الطفل.

الفقرة الثانية: التبني

نظراً لأهمية موضوع التبني وحساسيته فلقد حضي باعتماد بالغ من قبل المشرع التركي الذي تطرق له بتفصيل في المواد من ٣٠٥ إلى ٣٢٠ من قانون الأسرة ، حدد من خلالها مجموعة من الشروط والأحكام كالتالي:

❖ المادة ٣٠٥. يسمح بالتبني المشترك فقط للأزواج الذين مر على زواجهم ٥ سنوات أو كان سنهم يتجاوز ٣٠ سنة

❖ المادتان ٣٠٦ و ٣٠٧. يسمح بالتبني لشخص غير متزوج إذا كان عمره لا يقل عن ٣٠ سنة، كما المادتان ٣٠٦ و ٣٠٧. يمكن التبني من قبل الأشخاص المتزوجين إذا أثبتوا عدم القدرة على الإنجاب أو غياب أحد الطرفين لمدة تزيد عن عامين دون إقامة معروفة أو الفصل الجسماني لأكثر من عامين كذلك

❖ لا يتم إقرار التبني إلا بحكم قضائي من قبل محكمة مكان إقامة المتبني أو في حالة التبني المشترك محكمة مكان إقامة احد الزوجين، المادة ٣١٥، وفي حالة إتمام جميع الإجراءات فإن الطفل المتبني يتمتع بجميع الحقوق المقررة للأطفال الطبيعيين. هذا ما يتعلق بأحكام الزواج والطلاق وشروطهما وإجراءاتهما والتي حاولنا أن نتناولها بشيء من الشرح في حين سنتطرق في المبحث الثاني للأثار المترتبة عن الزواج والطلاق .

المبحث الثاني: الحضانة والنفقة وقسمة الاموال المشتركة.

لقد اخترنا الحديث في هذا المبحث عن كل من الحضانة والنفقة - المطلب الاول - وكيفية تدبير الاموال المشتركة - المطلب الثاني - .

المطلب الأول: الحضانة والنفقة.

سنقسم هذا المطلب لفقرتين الاولى نتكلم فيها عن الحضانة والفقرة الثانية سنخصصها للنفقة.

الفقرة الأولى: الحضانة.

من المتفق عليه في النظام القانوني التركي فإن حضانة الأطفال ترتبط بالنظام العام، وبالتالي لا يمكن تنظيمها إلا بموجب القانون وليس بالاتفاق المبرم بين الوالدين، كما يبيث القاضي في حضانة الطفل، حتى إذا لم يطلب الطرفان حكم من المحكمة أثناء سريان دعوى الطلاق.

أ- حكام العامة

ووفقا للمادة ١٨٥^{٢٨} من القانون المدني، الآباء هم المسؤولون عن التعليم الرسمي والديني لأطفالهم وعليهم واجب التمثيل القانوني حتى يبلغوا سن الرشد، بعد هذا السن سيمثلون أنفسهم دون تدخل من آباءهم.

تنص المادة ١٨٦^{٢٩} من القانون المدني على أن الزوجين متساويان في الواجبات ويتقاسمان نفس السلطة في التربية والرعاية لأبنائهم لا يسمح بموجب القانون بمغادرة الأطفال القاصرين منازلهم دون موافقة والديهم معا، وإذا تم نقله من طرف أحد الزوجين يجب أن يكون هناك موافقة من الطرف الثاني.

المادة ٣٣٧ عدا إذا كان أطراف العلاقة غير متزوجين، فإن حضانة الطفل تمنح تلقائيا للأم

ب: في حالة الطلاق

المادة ٣٣٦ من القانون المدني: يتمتع كل من الأب والأم بحقوق متساوية فيما يخص التقدم بطلب الحصول على حضانة أطفالهم، ويقرر القاضي في هذا الشأن حسب المصلحة الفضلى للطفل، حتى لو كان لدى الوالدين اتفاق مسبق. هذا ما يؤكد ارتباط الحضانة بالنظام العام. لا يسمح بالحضانة المشتركة في القانون التركي، إذ في حالة الطلاق تمنح المحكمة الوصاية لأحد الزوجين، يقتصر حق الوالد غير الحاضن في زيارة الطفل كما حددها حكم المحكمة وعلى الوالد الامتثال لها.

حسب قانون الأسرة التركي ليس هناك معايير محددة لمنح الحضانة، بل على القاضي النظر في كل حالة على حدى، أخذا بعين الاعتبار مجموعة من العوامل في ذلك مثل الوضع الاجتماعي والمالي للحاضن. ولقد جاء في احداث اجتهاد لمحكمة التمييز التركية فيما يتعلق بالحضانة انه:

"في قضايا الطلاق تبت المحكمة تلقائيا في مسألة الحضانة، وإلا تعرض حكمها للنقض، هذا وقد يتم قبول الحضانة المشتركة في حالة الطلاق الإتفاقي مراعاة لمصلحة الطفل قرار محكمة التمييز رقم E15771/٢٠١٦ و K1737/٢٠١٧ الصادر في فبراير ٢٠١٧".

ج: حق الزيارة بعد انحلال الزواج

❖ لكل من الوالدين الحق في طلب زيارة الطفل المادة ٣٢٣.

❖ يمنح حق الزيارة بالأساس للوالد غير الحاضن وفي حالة استثنائية لأحد الأقارب، فما يؤكد عليه القانون بهذا الشأن هو تمتع الطفل بنمو سليم وأن لا يتأثر تعليمه، وإذا ما تسببت هذه الزيارة بضرر للطفل يتم إلغاؤها من قبل المحكمة.

❖ لا تخضع الزيارة لمراقبة أي طرف آخر مهما كانت صفته.

❖ إذا رغب الزوج الحاضن في الانتقال إلى بلد آخر، فيجب عليه إبلاغ المحكمة بذلك لأنها هي المسؤولة عن تنظيم حقوق الزيارة للوالد غير الحاضن.

الفقرة الثانية: النفقة

تمنح النفقة في معظم حالات الطلاق في تركيا، إذا ما استوفت الشروط المنصوص عليها ضمن قانون الاسرة - باستثناء الطلاق بالتراضي -

أ- شروط منح النفقة

- ❖ لا يتم الحكم بالنفقة إلا بناء على طلب أحد الزوجين.
- ❖ المادة ١٧٨ من القانون المدني التركي يمكن لكلا الطرفين تقديم مطالبة بالنفقة في أي وقت خلال السنة التي تلي انحلال الرابطة الزوجية، وليس بالضرورة تقديمها خلال سريان مسطرة الطلاق.
- ❖ تمنح النفقة للطرف المتضرر.
- ❖ يجب أن يكون الزوج الذي يطالب بالنفقة في حاجة مالية نتيجة الطلاق.

ب: تقدير النفقة المراد منحها

يجب أن يكون مقدار النفقة متناسبا مع القدرات المالية للطرف الآخر، إذا لم يكن الطرف المطالب بالنفقة قادرا على الدفع لن تصدر المحكمة حكما بالنفقة.

وتتظر المحكمة أثناء تقديرها للنفقة للوضع المالي لكلا الطرفين، فحسب قرار صادر عن محكمة التمييز التركية رقم ٢٠١٣ / E 23551 / ٢٠١٣ الصادر في ٧ فبراير ٢٠١٣ والذي أخذت به أيضا محكمة النقض في أحد قراراتها الصادرة في ٧ أكتوبر قرار رقم ١٩٩٨ / E656-2 و K 688 / ١٩٩٨ أن الاشخاص الذين لا يستطيعون تحمل نفقاتهم الضرورية على سبيل المثال: الغذاء والملبس التكاليف الطبية والنقل سيعتبرون في حاجة مالية^{٣١}.

المطلب الثاني: نظام الملكية للأموال المشتركة

سنتناول في حديثنا عن نظام الملكية المشتركة للأموال المكتسبة خلال الزوجية، لكل من الشروط الواجب توفرها للمشاركة في هذه الاموال في الفقرة الاولى، بينما نخصص الفقرة الثانية لمسألة انتهاء هذا النظام وذلك وفق الشكل التالي

الفقرة الاولى: شروط المشاركة في الاموال المكتسبة

الفقرة الثانية: انتهاء نظام الملكية المشتركة للأموال المكتسبة

الأولى الفقرة: شروط المشاركة في الأموال المكتسبة

يحدد قانون الأسرة كفية إدارة واستغلال الأموال المشتركة التي تخص الزوجين وكذا كيفية اقتسامها عند الطلاق أو الفسخ.

تمنح المادة ٢٠٢ من القانون رقم ٤٧٢١ الحق في اختيار النظام الواجب التطبيق على الأموال المكتسبة خلال الزواج، وإذا لم يختار الأطراف أحد الأنظمة المنصوص عليها في هذا القانون فإنه سيطبق تلقائيا نظام المشاركة في الأموال المكتسبة، مع الأخذ بالحسبان بطبيعة الحال هل الزواج ابرم بعد ٢٠٠٢ وهو العام الذي اصبح القانون المدني الجديد ساريا للمفعول ام قبل ٢٠٠٢ حيث والحالة هذه يتم اخضاع الزوجين لنظام فصل الاموال، هذا ما قرره محكمة العدل بأنقرة في احدى قراراتها الذي جاء فيه "نظرا لعدم اختيار نظام الملكية للأموال بين الطرفين فان فصل الاموال حتى تاريخ (...) هو تاريخ انتهاء نظام الملكية^{٣٢}...".

اما بالنسبة للأنظمة الأخرى في القانون المدني الجديد فهي:

- ❖ الفصل التام بين الأموال (المواد ٢٤٢-٢٤٣ من القانون المدني).
 - ❖ الفصل الجزئي للأموال (المواد ٢٤٤-٢٥٥ من القانون المدني).
 - ❖ الملكية المشتركة في للأموال المكتسبة (المواد ٢٥٦-٢٨١ من القانون المدني).
- تنص المادة ٢١٨ من القانون المدني التركي نظام المشاركة يضم الأموال المكتسبة أثناء الزواج، وحتى الممتلكات الشخصية لكلا الطرفين. وتعد اموال مكتسبة اثناء فترة الزواج حسب الفصل ١١٩ من القانون المدني التركي:

❖ الاموال المنشأة وتوابعها

❖ المدفوعات التي تدفع لمؤسسات التضامن الاجتماعي او الصناديق والهيئات الاخرى المنشأة لمساعدة الموظفين.

❖ التعويضات عن حوادث الشغل.

❖ الاصول التي تم تحويلها الى قيمة نقدية .

ويتم ذلك عن طريق دمج جميع الأصول المسجلة لأحد الطرفين في نظام ملكية موحد (الموحد ٢٢٢ و ٢٢٣ من ق.م).

تنص المادة ٣٢٢٢ من قانون الاسرة التركي على انه "للطرف الذي يدعي ملكيته لأموال تعود للطرف الاخر يكون ملزما بإثبات ادعائه.

تعتبر الاموال التي لا يمكن اثباتها من كلا الطرفين ملكا مشتركا.

ويقصد بالتملكات الشخصية جميع الموجودات التي حصل عليها الزوجين دون اعتبار وهي حسب القانون المدني:

- ❖ جميع الممتلكات التي حصل عليها أحد الزوجين قبل الزواج.
- ❖ الهدايا التي تلقاها أحد الزوجين قبل أو أثناء الزواج.
- ❖ الميراث او الهبات المحصل عليه قبل الزواج أو اثناءه.
- ❖ مستحقات التعويض المعنوي^{٣٤}
- ❖ أثناء إنهاء الزواج يشترك الزوجين في جميع الممتلكات ما لم يكن هناك إتفاق يقضي بخلاف ذلك.
- ❖ جاءت ونصت المادة ٢٢٤^{٣٥} من ذات القانون على انه " كل طرف مسؤول عن ديونه الخاصة بما يملكه من اصول"
- ❖ هذا ويحق حسب المادة ٢٢٧ من ق.م.ت لطرف الذي ساهم في إنماء وتطوير أموال الطرف الآخر المطالبة بزيادة القيمة.

الفقرة الثانية: إنهاء نظام الملكية المشتركة

- تنص المادة ٢٢٥^{٣٦} على انه " ينتهي نظام الملكية بوفاة أحد الزوجين أو بقبول نظام ملكية آخر.
- في حال قررت المحكمة إنهاء الزواج بسبب البطلان أو الطلاق أو التحول إلى نظام الفصل بين الاموال المكتسبة ينتهي نظام الملكية المشتركة". اذن حسب المادة ٢٢٥ نظام الملكية المشتركة للأموال المكتسبة ينتهي إما بالوفاة أو تغيير نظام الملكية.
- ❖ كما ينتهي هذا النظام من تاريخ رفع دعوى الطلاق أو الفسخ أو الفصل الجسماني وليس من يوم صدور الحكم.

الذاتة:

إن الاصلاحات التي جاء بها القانون المدني الجديد رقم ٤٧٢١ الصادر في ٢٢-١١-٢٠٠١ الغرض منها تحقيق هدفين اساسيين: الاول هو ارساء مبادئ الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، والثاني حماية الاسرة وعلى راسها الطفل. ويمكن ان نستعرض اهم الملاحظات من هذه القراءة كالاتي: القانون المدني التركي لا يعترف بالمساكنة ولا بالزواج الديني ولا بزواج المثليين.

- ❖ اعتبار الزنا سبب من اسباب الطلاق في حين لم تعد جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات التركي.
- ❖ جعل الحضانة من النظام العام.
- ❖ جعل للام ولاب الحق في تحديد التعليم الديني للأطفال.
- ❖ تقييد التصرف في الملكية العقارية حفاظا على الاسرة.
- ❖ اختلاف مدة التقادم بين الحق في المطالبة بالنفقة والتعويضات المالية وبين تلك المتعلقة بتقسيم الاموال المشتركة، فالأولى تتقادم بمضي سنة والثانية بمرور عشر سنوات رغم وحدة السبب وهو الطلاق.
- ❖ رفض دعوى نفي النسب من قبل الام.

❖ الفصل الجسماني ليس له أي اثر على الحالة المدنية للزوجين

المصادر والمراجع المعتمدة

المصادر:

- الدستور التركي
- القانون المدني التركي رقم ٤٧٢١ بتاريخ ٢٢.١١.٢٠٠١ الصادر بالجريدة الرسمية رقم ٢٥١٩٢ في السابع من غشت سنة ٢٠٠٣

المراجع:

- تاريخ العالم في القرن العشرين ١٩٢٩ - ١٩٢٠
- Hans-lukas kieser, Aguest for belonging, Anatolia empire and nation (19 th 21 st centuries) Istanbul, Isis, 2007 reprint : piscataway NJ gorgias press, 2011.
- Décision de la cour de cassation (Yarg 2 HD) datée 31.5.2004 E.2004/6169, K 2004/6954
- cahier d' études sur la méditerranée orientale et le monde turco-Iranien.
- Les décision de la cour de cassation (Yarg.2.HD.) dateé 1.3.2016, E.2015/2080K.2016/3823 ; Yrg.2 HD. datée .

المواقع الالكترونية:

- www.journal.openedition.org/
- [www.uk.practicallaw.thoms.](http://www.uk.practicallaw.thoms)
- www.lawsturkey.com/
- www.guzeloglu.legal/tr
- www.henricapitant.org
- www.en.wikipedia.org/turkish-civil-code
- www.av.saimincekas.com
- <http://www.justice.gov.tr/>

¹ Hans-lukas kieser, Aguest for belonging, Anatolia empire and nation (19 th 21 st centuries) Istanbul, Isis, 2007 reprint : piscataway NJ gorgias press, 2011, p: 21.

² مأخوذ عن :

Décision de la cour de cassation (Yarg 2 HD) datée 31.5.2004 E.2004/6169, K 2004/6954 Haluk Burcuoclu et Ahu Ayanoglu Morali. Concepts. interets et valeurs dans l'interretation Du droit de la famille Rapport de la turque www.journal.openedition.org/ cemoti. cahier d' études sur la méditerranée orientale et le monde turco-Iranien, p : 4.

³ المرجع السابق

Les décision de la cour de cassation (Yarg.2.HD.) dateé 1.3.2016, E.2015/2080K.2016/3823 ; Yrg.2 HD. datée 25.04.2013. E .2012/26006 K 2013/11537 p : 5.

⁴ تم تعديل الدستور التركي سبعة عشر مرة، اثنان منهم من خلال الاستفتاء 2007 ، : 2010.

ينظر <http://www.justice.gov.tr/>

تم الدخول للموقع في ٢٠١٨/٨/٠٥ على الساعة ٢٩:٢٠.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

تم الدخول للموقع في ٢٠١٨/٨/١٠ على الساعة ٢٠:٢٠.

^٥ **الغازي مصطفى كمال أتاتورك** (بالتركية: Gazi Mustafa Kemal Atatürk) (١٩ مايو ١٨٨١ - ١٠ نوفمبر ١٩٣٨): رئيس الجمهورية التركية (١٩٢٣ - ١٩٣٨). ويُعتبر مؤسس تركيا الحديثة. قائد الحركة التركية الوطنية التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، الذي أوقع الهزيمة بالجيش اليونانيين في الحرب التركية اليونانية عام ١٩٢٢، وبعد انسحاب قوات الحلفاء من الأراضي التركية جعل عاصمته مدينة أنقرة، وأسس جمهورية تركيا الحديثة، فألغى الخلافة الإسلامية وأعلن علمانية الدولة. كان علمانياً وقومياً، وأصبحت سياساته ونظرياته معروفة باسم الكمالية. أطلق عليه اسم أتاتورك (أي: أبو الأتراك) وذلك للبصمة الواضحة التي تركها عسكرياً في الحرب العالمية الأولى وما بعدها وسياسياً بعد ذلك وحتى الآن في بناء نظام جمهورية تركيا الحديثة. ينظر: تاريخ العالم في القرن العشرين ١٩٢٩ - ١٩٢٠ ص. ١٢٥ www.wikipedia.org.

^٦ لقد سنت تركيا مجموعة من القوانين ذات الصلة بحماية الاسرة تماشياً مع مبدا دسترة الاسرة ومن جملت هذه القوانين نجد:

- قانون رقم ٦٢٨٤ المتعلق بحماية الاسرة ومنع العنف ضد المرأة، والذي تمت المصادقة عليه في تركيا في ٨ مارس ٢٠١٢. ويهدف هذا القانون حماية النساء والاطفال وافراد الاسرة الذين تعرضوا او المعرضين لخطر العنف، وتنظيم الاجراءات القانونية المتعلقة بتدابير منع العنف.

- قانون حماية الاسرة رقم ٤٣٢٠ الذي نشر بالجريدة الرسمية بتركيا في ١٧ يناير ١٩٩٨.

تم الدخول للموقع في ٢٠١٨/٨/١٤ على الساعة ٢٩:٢٢ : www.lawturkey.com ينظر

1. Üstsoy ile altsoy arasında; kardeşler arasında; amca, dayı, hala ve teyze ile yeğenleri arasında,
2. Kayın hısımlığı meydana getirmiş olan evlilik sona ermiş olsa bile, eşlerden biri ile diğèrinin üstsoyu veya altsoyu arasında,

3. Evlât edinen ile evlâtlığın veya bunlardan biri ile diğèrinin altsoyu ve eşi arasında.

⁸ MADDE 132.- Evlilik sona ermişse, kadın, evliliğın sona ermesinden başlayarak üçyüz gün geçmedikçe evlenemez. Doğurmakla süre biter.

Kadının önceki evliliğinden gebe olmadığının anlaşılması veya evliliğı sona eren eşlerin yeniden birbiriyle evlenmek istemeleri hâllerinde mahkeme bu süreyi kaldırır.

⁹ MADDE 141.- Evlenme töreni, evlendirme dairesinde evlendirme memurunun ve ayırt etme gücüne sahip ergin iki tanığın önünde açık olarak yapılır. Ancak, tören evleneceklerin istemi üzerine evlendirme memurunun uygun bulacağı diğèr yerlerde de yapılabilir.

¹⁰ MADDE 14³ « Evlenmenin geçerli olması dinî törenin yapılmasına bağılı değildir » .

¹¹ Mert yalcin yalcin & Toygar & tufekci law office, Family lawir Turkey : overview www.uk.practicallaw.thoms onveuters.com

تم دخول الموقع في ١٦-٩-٢٠١٨ على الساعة ١٠:٤٤.
^{١٢} ذات الموقع

Mert. Yalcim, yalcin & Toyar & Tufekci law office.

¹³ MADDE 161.- Eşlerden biri zina ederse, diğèr eş boşanma davası açabilir.

Davaya hakkı olan eşin boşanma sebebini öğrenmesinden başlayarak altı ay ve her hâlde zina eyleminin üzerinden beş yıl geçmekle dava hakkı düşer.

Affeden tarafın dava hakkı yoktur.

¹⁴ www.lawsturkey.com/ مرجع سابق uk.practicallon/homsonreuters. لذات الغرض انظر:

¹⁵ www.lawsturkey.com المرجع نفسه

¹⁶ MADDE 162.- Eşlerden her biri diğèri tarafından hayatına kastedilmesi veya kendisine pek kötü davranılması ya da ağır derecede onur kırıcı bir davranışta bulunması sebebiyle boşanma davası açabilir. Davaya hakkı olan eşin boşanma sebebini öğrenmesinden başlayarak altı ay ve er hâlde bu sebebın doğumunun üzerinden beş yıl geçmekle dava hakkı düşer. Affeden tarafın dava hakkı yoktur.

¹⁷ MADDE 164.- Eşlerden biri, evlilik birliğinden doğan yükümlülüklerini yerine getirmemek maksadıyla diğèrini terk ettiğı veya haklı bir sebep olmadan ortak konuta dönmediğı takdirde ayrılık, en az altı ay sürmüş ve bu durum devam etmekte ve istem üzerine hâkim tarafından yapılan ihtar sonuçsuz kalmış ise; terk edilen eş, boşanma davası açabilir. Diğèrini ortak konutu terk etmeye zorlayan veya haklı bir sebep olmaksızın ortak konuta dönmesini engelleyen eş de terk etmiş sayılır.

Davaya hakkı olan eşin istemi üzerine hâkim, esası incelemeyen yapacağı ihtarda terk eden eşe iki ay içinde ortak konuta dönmesi gerektiğı ve dönmemesi hâlinde doğacak sonuçlar hakkında uyarıda bulunur. Bu ihtar gerektiğinde ilân yoluyla yapılır. Ancak, boşanma davası açmak için belirli sürenin dördüncü ayı bitmedikçe ihtar isteminde bulunulamaz ve ihtardan sonra iki ay geçmedikçe dava açılmaz.

¹³ MADDE 165.- Eşlerden biri akıl hastası olup da bu yüzden ortak hayat diğèr eş için çekilmez hâle gelirse, hastalığın geçmesine olanak bulunmadığı resmî sağık kurulu raporuyla tespit edilmek koşuluyla bu eş boşanma davası açabilir.

¹⁹ www.guzeloglu.legal/tr

^{٢٠} مرجع سابق:

Yalcim, yalcin & Toyar & Tufekci law office

²¹ حسب الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٤ كانت هناك ١٢٦,٧٣٢ طلب طلاق منها ٢٠٠ حالة لاستحالة العشرة بين الزوجين، سوء المعاملة والعنف اللفظي والجسدي ٣٦ حالة، الزنا في ١٠٧ إجراء ارتكاب جنائية أو جنحة ٣١ حالة، المرض العقلي ٦١ حالة، الطلاق الإئتفاقي ٢,٤٤، مرجع سابق ص: ٧. Haluk Burcuoglu ; Ahu Ayanoglu Morali حالة، أورده

²² مرجع سابق :

Mert. Yalcim, yalcin & Toyar & Tufekci law office

²³ MADDE 285.- Evlilik devam ederken veya evliliğın sona ermesinden başlayarak üçyüz gün içinde doğan çocuğın babası kocadır. Bu süre geçtikten sonra doğan çocuğın kocaya bağlanması, ananın evlilik sırasında gebe kaldığının ispatıyla mümkündür.

Kocanın gaipliğine karar verilmesi hâlinde üçyüz günlük süre, ölüm tehlikesi veya son haber tarihinden işlemeye başlar.

²⁴ code civil turc عن موقع www.henricapitant.org مرجع سابق

²⁵ code civil turc عن موقع www.henricapitant.org مرجع سابق

²⁶ MADDE 288.- Çocuk, evlenmeden önce veya ayrı yaşama sırasında ana rahmine düşmüşse, davacının başka bir kanıt getirmesi gerekmez. Ancak, gebe kalma döneminde kocanın karısı ile cinsel ilişkide bulunduğu konusunda inandırıcı kanıtlar varsa, kocanın babalığına ilişkin karine geçerliliğini korur.

²⁷ MADDE 289.- Koca, davayı, doğumu ve baba olmadığını veya ananın gebe kaldığı sırada başka bir erkek ile cinsel ilişkide bulunduğunu öğrendiği tarihten başlayarak bir yıl, her hâlde doğumdan başlayarak beş yıl içinde açmak zorundadır.

Çocuk, ergin olduğu tarihten başlayarak en geç bir yıl içinde dava açmak zorundadır. Gecikme haklı bir sebebe dayanıyorsa, bir yıllık süre bu sebebin ortadan kalktığı tarihte işlemeye başlar.

²⁸ MADDE 185.- Evlenmeyle eşler arasında evlilik birliği kurulmuş olur. Eşler, bu birliğin mutluluğunu elbirliğiyle sağlamak ve çocukların bakımına, eğitim ve gözetimine beraberce özen göstermekle yükümlüdürler. Eşler birlikte yaşamak, birbirine sadık kalmak ve yardımcı olmak zorundadırlar.

²⁹ MADDE 186.- Eşler oturacakları konutu birlikte seçerler.

Birliği eşler beraberce yönetirler.

Eşler birliğin giderlerine güçleri oranında emek ve malvarlıkları ile katılırlar.

³⁰ : مرجع سابق. Mert. Yalcin, yalcin & Toyar & Tufekci law office. مأخوذ عن :

³¹ : المرجع السابق Mert. Yalcin, yalcin & Toyar & Tufekci law office

³² Ankara birinci aile mahkemesi'nin 2005/806 Esas .2006/9892 karar sayılı ilami ile hukme bağlanan katkı payı alacağı davasına konu II.

تم الدخول للموقع بتاريخ ١٧,٨,٢٠١٨ على الساعة: ٤٦:١٣ www.av.saimincekas.com ينظر:

³³ MADDE 222.- Belirli bir malın eşlerden birine ait olduğunu iddia eden kimse, iddiasını ispat etmekle yükümlüdür.

Eşlerden hangisine ait olduğu ispat edilemeyen mallar onların paylı mülkiyetinde sayılır. Bir eşin bütün malları, aksi ispat edilinceye kadar edinilmiş mal kabul edilir.

³⁴ Adulkadir guzelo & Tarik kurban. Ending of the Regime of participation in Acquired Property منشور بموقع www.guzeloglu.legal

تم دخول الموقع في ١١/٠٩/٢٠١٨ على الساعة ١٢,١١

³⁵ MADDE 224.- Eşlerden her biri kendi borçlarından bütün malvarlığıyla sorumludur.

³⁶ MADDE 225.- Mal rejimi, eşlerden birinin ölümü veya başka bir mal rejiminin kabulüyle sona erer.

Mahkemece evliliğin iptal veya boşanma sebebiyle sona erdirilmesine veya al ayrılığına geçilmesine karar verilmesi hâllerinde, mal rejimi dava tarihinden geçerli olmak üzere sona erer.